

ملف صحفي

هيئة البيعة

هيئة البيعة .. ضمان للوحدة الوطنية



أحمد العمري

ربما يكون نظام هيئة البيعة أكثر الأنظمة إثارة للجدل الاجتماعي في المملكة، ليس لأنه يعدل في كيفية اختيار الملك وولي العهد، ولكن لأنه يؤسس لمرحلة جديدة من الاستقرار السياسي في المملكة. فالنظام يعبر عن رؤية لدى الملك عبد الله بن عبد العزيز حول ما يجب أن تكون عليه آلية اختيار قيادة البلاد من بين أبناء المؤسسة في المستقبل، وهذه الواقعية في المعالجة تعكس حكمة القيادة ويعد نظرها. فالملك عبد العزيز - طيب الله ثراه - انطلق في مشروعه لتوحيد البلاد من حق موروث لأبناء الإمام الراحل عبد الرحمن الفيصل، الذي كان آخر أئمة الدولة السعودية الأولى في استعادة ملك الأبناء والأجداد.

ولأن الملك عبد العزيز تولى بنفسه وبمعاونة إخوانه هذا المشروع الضخم لتوحيد البلاد، فقد حظي - رحمه الله - بالاعتراف من جميع أفراد الأسرة بحقه وحق أبنائه في توارث الملك، ولعل التاريخ يعيد إلى الأذهان اجتماع الإمام عبد الرحمن الفيصل بأفراد الأسرة في الجامع الكبير في الرياض، وإعلان حق عبد العزيز في الحكم لجهوده التاريخية في استعادة الرياض والتأسيس لمؤسسة سعودية ثالثة، إن الزمن يفرض أحكامه وقانونه، وهي قوانين طبيعية لا مناص منها. فالحيثية والموت سنة متوارثة ولا خلود لأحد حتى وإن كان ملكاً مقرباً أو نبياً مرسلًا، فلم يجعل الله الخلد لأحد سوى توجبه الكريم، لذا فإن مواجعة المستقبل بوضع الأمور في نصابها يعتبر أفضل الحلول لكل المستجدات، وخصوصاً ما يمكن أن يمس الوحدة الوطنية والإجماع الشعبي. ولأن النظام أداة في يد ولي الأمر، فقد أحسن الملك حينما جسد بقراره الحكيم مخاطر المستقبل وأسس هيئة للبيعة تتكون من أبناء الملك الراحل عبد العزيز الأخيـاء وأحد أبناء الملك عبد العزيز ممن انتقلوا إلى جوار ربهم أو تعدد عليهم

المشاركة لظروفهم الصحية. على أن تتناوب في العضو من أبنائه الصالح والكفاية وذلك لتقوم الهيئة بدورها في أداء المهام التي استأدها إليها نظام هيئة البيعة، وهو نظام يعطي الحق في واجبا ومسؤولية ملقاة على عواتق أبناء الملك المؤسس وأحفاده. فالملك عبد الله يرى أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فالعضوية في هيئة البيعة حق والتزام، وهي أيضاً مظلة شرعية ومجلس خاص لأصحاب الحق الشرعي في حسم أمور البيعة للملك وولي العهد في الحالات التي نص عليها نظام الهيئة، وهي حالات تحتاج إلى أن يتم الرجوع إلى أفراد الأسرة المالكة من خلال الأعضاء لكي يضروا ما يرونه محققاً لمصلحة البلاد والعباد وفق نظام تشاوري يعتمد في أساسه على اختيار الأصالح والأكفأ ويفتح المجال للتصويت في حالة تباين الآراء لبتهم اختيار ما تراه الأغلبية. لقد صاحب صدور النظام والإعلان عن هيئة البيعة مشاعر لدى المواطنين يلاحظها من راقب الانطباعات مع لحظات إعلان النظام، ومع أن تلك الانطباعات تختلف من شخص لآخر بحسب مستوى الوعي ومعرفة متطلبات المستقبل، إلا أنها حظيت بالإجابات الشافية عما كان يدور

في خلد كل واحد من أفراد المجتمع السعودي الذين وقفوا على تلك المعاني العبيدة والحكيمة لنظام هيئة البيعة، ولن أزعج أنني أتحدث عن أحد ولكنني أعبّر عن فكرة ربما تكون محل توافق جميع أفراد المجتمع السعودي.

فهناك إجابات شافية عن تلك الحالات التي قد يتعرض لها الملك أو ولي العهد من الأقدار التي قدرها الله سبحانه وتعالى على العباد من حياة وصوت وصحة ومرض، كما أن هناك إجابات شافية حول وجود من هو أصلح وأكفأ في إدارة قيادة البلاد في المستقبل، وهي أمور لا تخضع لرأي فرد واحد، بل هي محل قرار لأعضاء هيئة البيعة يتم التشاور بشأنه أو التصويت عليه.

أما مشاركة أبناء الملك الراحل عبد العزيز وأحفاده في هيئة البيعة وحفظ حقوقهم، بل ولزامهم بأداء أدوارهم، فإنه أول ما يقف عنده من يطلع على مواد نظام هيئة البيعة، فليس هناك استثناء لأحد أو إعطاء فرع أكثر مما لفرع آخر من أبناء عبد العزيز، فالنتصوب حق يتساوى فيه الجميع بحيث لا يملك فرع أكثر من صوت واحد يدلي به في اجتماعات الهيئة.

لقد راعى نظام الهيئة خصوصية وضع الملك وولي العهد، حيث استثنى من أحكامه المرحلة الحالية، فهو نظام لن ينطبق على الملك الحالي وولي عهده اللذين تمت لهما البيعة وفق النظام الأساسي للحكم، كما راعى أن يكون من بين الأعضاء أحد أبناء الملك وأحد أبناء ولي العهد، ولم يتجاوز النظام ذلك التقليد التاريخي الذي أساءه الملك المؤسس عبد العزيز رحمه الله في تقديم الأكبر سناً من بين الأبناء، لذا فقد نص النظام على أن يرأس الهيئة أكبر أبناء الملك عبد العزيز سناً، وهو منهج جيد أسسه في تصاليم الدين الحنيف الذي يعطي للأكبر سناً دوراً أولواً في التقدم على

من هو أصغر منه سناً، ولكن ذلك لا يلغي فكرة اختيار الأصلح والأكفأ للحكم والإدارة متى ما توافرت مبررات ذلك ووجد تصويت الأغلبية من أعضاء هيئة البيعة. إن مفهوم البيعة في الإسلام يعني ذلك الاتفاق والعقد بين من سيتم اختياره للحكم وبين الرعية الذين هم أفراد الشعب، وهو عقد اجتماعي يفرض حقوقاً وواجبات على الطرفين يجد تفصيلاً دقيقاً لمحتواه في أحكام الشريعة الإسلامية، وما تضمنته مصادر التشريع في آيات القرآن الكريم وتصوص الحديث النبوي الشريف وما سار عليه الصحابة رضي الله عنهم من القيام بواجبات الدولة، إن مجموعة القوانين الدستورية التي صدرت في المملكة جديرة بأن تكون محل دراسة

من قبل المختصين في علم الاجتماع السياسي والقانون والتاريخ، كما أنها جديرة بأن تدرس في المرحلة الجامعية لمختلف التخصصات، لأنها ستكون قوانين ثابتة لمرحلة مقبلة تهم الأجيال وتصل بين الماضي والحاضر والمستقبل، كما أنها تحوي الملامح العامة لكيفية إدارة البلاد وفق المتطلبات والاعتبارات التي تملئها الظروف المستقبلية، وهي حصانة لكل مواطن تجاه ما تتعرض له هذه البلاد المباركة من تشويه للحقائق وطعن في توجهاتها الإسلامية والعربية وتقليل دورها الريادي والتاريخي. ولعل من يقرأ النظام الذي تم إعداده بمناية فائقة يجد أنه يهدف إلى حماية وحدة الأسرة المالكة وتجنبيها أي مخاطر تمس تضامنها وتؤثر في تراثها صفها، كما أنه نظام يعيد التأكيد على ذلك الأسس التي أسسها الملك الراحل عبد العزيز، طبيب الله ثراه، وتجدد اليوم كل الوفاء من ملك البر والأحسان والخير وهو يرضى مصالح الراعي والرعية في أقدس البقاع وأشرف الأزمان.

مستشار قانوني